آفاق برلمانية

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، نيسان ٢٠٠٠

المجلد ٤
العـدد ٢

طلبة جامعة بير زيت، وزيارة "جوسبان"

النائب الشعيبي يكشف أسباب استقالته من رئاسة لجنة الموازنة

قانون الانتخابات، واحتمالات المستقبل

عند مناقشة مشاريع القوانين، النواب يخرجون واللجنة تناقش وحدها

وحدة البحوث البرلمانية، هل يستفيد منها النواب؟

النائب بين قضايا دائرته الانتخابية والقضايا العامة

افتتـاحيـة

العبر من احداث جامعة بيرزيت

قد يكون من المبكر استخلاص كافة العبر الممكنة من احداث جامعة بيرزيت، ولكن ثلاثاً منها على الاقل تستحق الاشارة اليها الان:

العبرة الاولى، تتعلق باستقلال الحرم الجامعي سواء في جامعة بيرزيت أو أي جامعة اخرى في فلسطين، من اجواء الخوف ومن امكانية الاعتقال التعسفي وغير القانوني داخل الحرم الجامعي او خارجه. وهذا بدوره يثير قضية أعم تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني وحكم القانون فيه، وهي قضية عامة قيد النقاش العلني. وعلى المجلس التشريعي وكافة المعنيين ايلائها الاهمية التي تستحقها كمتابعة للحدث.

غير ان استقلال الحرم الجامعي وصون حرية التعبير فيه، يتطلبان ايضا تفاهمات واضحة بين الطلبة والعاملين في الجامعات وادارتها حول ضرورة ابقاء العنف خارج الجامعات. فالعنف الجسدي لن يمكن الحرم الجامعي من الاحتفاظ باستقلال، ويهدد ايضا حرية التعبير فيه.

العبرة الثانية تتعلق بدور الحركة الطلابية كحركة اجتماعية في المستقبل. وهذا موضوع كانت مواطن قد اهتمت به منذ مدة وانعكس ذلك في انشطتها ومنشوراتها. وقد لفتت احداث جامعة بيرزيت الانظار الى الدور " المنسي" للحركة الطلابية. فقد خلط البعض بين "مرحلية" الوضع الطلابي خلال السنوات القليلة الماضية، وبين موقعهم المجتمعي من ناحية استراتيجية. وقد وضعت الاحداث الاخيرة على جدول اعمال الحركة الطلابية وبشكل اوضح من السابق امرين: القضية الوطنية وارتباطها بالقضايا العربية، والوضع الداخلي الفلسطيني وطبيعة النظام السياسي الحالي.

وفي الوضع الحالي للحركة الطلابية، لا يجري متابعة هذه الامور الا بشكل متقطع، ولكن مقومات تبلور دور مستمر وواضح لها تتعلق بهذه الموضوعات موجودة ومرهونة بنشوء الظرف المناسب مثل ظهور احزاب او حركات جديدة او اعادة احياء احزاب وفصائل المنظمة وتبنيها قضايا تهم الناس بشكل مباشر.

اما العبرة الثالثة فتتعلق بالبعد الاستراتيجي للوضع الفلسطيني، وعلى نطاق عربي وبحدود قوة اسرائيل العسكرية في نطاق تفاوضي. فقد سعت اسرائيل لاستخدام القوة الغاشمة لتعديل " تفاهم نيسان" وادى هذا الى تضامن عربي كبير. واذا قامت اسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان دون اتفاق، وعادت المقاومة للعمل مرة اخرى (سواء فلسطينية او لبنانية) فان رد فعل اسرائيل ان كان قويا كما تهدد، سيفجر الوضع في فلسطين وفي الوطن العربي. "شرارة من لبنان تشعل شرارة في فلسطين"، او بالعكس.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.4, no.2, April 2000
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

طلبة جامعة بير زيت، وزيارة "جوسبان"

أثارت تصريحات رئيس الوزراء الفرنسي "جوسبان"، الذي وصف المقاومة الوطنية اللبنانية بأنها "إرهابية"، موجة من الاحتجاج شملت أقطارا عربية مختلفة. وكان ابرز احتجاج على هذه التصريحات هو ما حدث في جامعة بير زيت أثناء زيارة "جوسبان" لها ضمن زيارته لفلسطين، فقد تعرض لعمليات رشق بالحجارة من قبل الطلبة في الجامعة، الأمر الذي أثار ردود فعل مختلفة تراوحت بين إدانة العنف داخل الحرم الجامعي، مترافقا مع إدانة تصريحات المسؤول الفرنسي، ومحاولة تبرير سلوك الطلبة في هذا المجال أو إدانة سلوكهم مع الاعتراض على حملات الاعتقال التي شنتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضد عدد من طلبة الجامعة والتهديد بتقديمهم لمحكمة أمن الدولة.

وكان طلبة بير زيت في اكثر من مرة سابقة، قد أعلنوا احتجاجهم على زيارة مسؤولين مختلفين لحرم الجامعة، حيث تعرض عام ١٩٨٢ الضابط "تسيون جباي"، الذي كان يشغل ضابط شؤون التعليم في الإدارة المدنية الاحتلالية، للضرب المبرح والطرد من حرم الجامعة، مما كلف الجامعة إغلاقا لمدة شهرين. كما طرد الطلبة ورشقوا بالحجارة عام ١٩٨٧ القنصل الأمريكي الذي زار الجامعة حيث اجبروه على مغادرتها في مظاهرة ضد السياسة الاميركية تجاه الشعب الفلسطيني.

لقد تحول الموضوع بعد حادثة "جوسبان" إلى مسألة داخلية فلسطينية، حيث رافق ذلك عملية دخول عناصر من الأجهزة الأمنية إلى حرم الجامعة وقاموا باعتقال عدد من الطلبة عدا عن عمليات تفتيش لبيوت الطلبة، وملاحقة بعضهم، إضافة إلى ما تردد حول عمليات تعذيب للطلبة المعتقلين مما يشير إلى التبعات الخطيرة للحدث على صعيد استقلالية الحرم الجامعي.

النائب حسن خريشة، رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي تابع الموضوع منذ بدايته، لم يدن سلوك الطلبة، فيما أدان ما وصفه بالحملة الإعلامية التحريضية التي شنتها أجهزة الإعلام الرسمية الفلسطينية ضد حركة الطلبة، حيث قال: "ما سمعته من صوت فلسطين، من تحريض على الطلبة ومؤسسات حقوق الإنسان، والذي وصل حد الاتهام بالعمالة لجهات أجنبية، يعني أننا لم نتخلص بعد من ذهنية رمي أزماتنا على المؤامرة الخارجية". وأشار النائب خريشة إلى انه كان من المفروض أن يتحدث في هذا الأمر ضمن برنامج إذاعي بمناسبة يوم الديمقراطية، إلا أن أسبابا خاصة بهيئة الإذاعة قد منعت من مشاركته في هذا البرنامج الذي أجرى لقاءا مع كل من النائبين عزمي الشعيبي ومروان البرغوثي.

ووصف النائب خريشة سلوك الطلاب، بأنه رد فعل طبيعي نتيجة حالة احتقان عامة على الأوضاع التي آلت إليها المنطقة والمأزق الذي وصلت اليه عملية التفاوض.

أما عن موقف المجلس التشريعي فقال: "ليس هناك موقف رسمي، بل هناك تصريح لرئيس المجلس أدان الطلبة فيما تعاطف بعض النواب مع حركة الطلبة، وآخرون لم يتخذوا موقفا". كما أشار إلى انه طلب إلى المجلس أن يعقد جلسة خاصة لبحث عملية اقتحام الحرم الجامعي واعتقال الطلبة والتحقيق معهم وتعذيبهم. وتساءل خريشة: "لماذا لم يعتقل مستوطن واحد عندما اعتدى المستوطنون على الوفد البرلماني الأردني في زيارته لمدينة الخليل؟ كما لم يخرج أي صوت إسرائيلي جدي ينادي باعتقالهم". وأشار خريشة إلى أن موضوع انتهاك الحريات الأكاديمية في فلسطين لا زال قائما بدليل استمرار اعتقال أكاديميين في سجون السلطة الوطنية وبدون محاكمة بينهم الدكتور عبد الستار القاسم. وحول دور لجنته في هذا الموضوع قال: "لقد تلقينا عدد كبير من شكاوي الطلبة وشكلنا لجنة خاصة لبحث ومتابعة هذا الأمر مع المعنيين".

وحول دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، قال الدكتور إبراهيم خريشة رئيس الاتحاد: "أن الاتحاد قد اصدر بيانا عبر فيه عن عدم رضاه عن أسلوب العنف الذي اتبعه الطلبة، فيما ربط ذلك بعدم رضاه عن تصريحات "جوسبان"، وطالب بالإفراج عن الطلبة المعتقلين". وبين خريشة أن الاتحاد قد تدخل بطرقه الخاصة لأجل الإفراج عن الطلبة المعتقلين.

ونفى عدد من الطلبة المعتقلين أي دور قام به الاتحاد، حيث قال الطالب خضر عدنان، وهو أحد الطلبة الذين تم اعتقالهم: "لم التق أي مسؤول في الاتحاد ولم اسمع عن أي تدخل للاتحاد في هذا المجال". وأكد ذلك الطالب مهند ابوغوش، وعدد آخر من الطلبة المعتقلين.

البقية صفحة (٧)

النائب الشعيبي يكشف أسباب استقالته من رئاسة لجنة الموازنة

كشف النائب عزمي الشعيبي، النقاب عن الأسباب الحقيقية التي دفعته إلى تقديم استقالته من رئاسة لجنة الموازنة، عندما تأزمت العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية بشأن طي ملف موازنة العام ١٩٩٩ أواخر العام الماضي.

وقال الشعيبي في حديث خاص مع آفاق برلمانية: "السبب الرئيسي للاستقالة هو شعوري أن لجنة الموازنة وقعت تحت ضغوط كثيرة من الحكومة لتمرير شروط اللجنة التي وضعتها من اجل الانتهاء من موازنة العام ١٩٩٩، وعدم الالتزام بها". ومن أهم تلك الشروط، أضاف الشعيبي: "التزام الحكومة بالبدء في الإصلاح الإداري والمالي، وإعادة المبالغ التي سجلت على أنها صرفت من الخزينة العامة على الورق ولم تظهر على الواقع". وقال الشعيبي: "أن الفرق في حساب الخزينة العامة الرسمي والإيرادات بلغ ١٢٦ مليون دولار، وتم تغطية هذا المبلغ بمصاريف وحوالات لم يتم تسليمها حقيقة".

وأكد الشعيبي على أن ضغوطات مورست على أعضاء اللجنة من اجل حجب الثقة عنه، في حال تمسكه بموقفه الرافض لإغلاق ملف موازنة العام ١٩٩٩. وقال الشعيبي: "وضعت اللجنة شروطا معينة للتوصية بإقرار الموازنة، ومن ضمن هذه الشروط، البدء في عملية الإصلاح الإداري والمالي وان تدفع الحكومة الأمانات المترتبة عليها، وأعطينا الحكومة مهلة شهرين كي تقوم بتنفيذ هذه الشروط إضافة إلى شروط أخرى".

وكان المجلس التشريعي أقر موازنة العام ١٩٩٩ في شهر آب الماضي، مشترطا تنفيذ عدة إجراءات إصلاحية على الصعيد الإداري والمالي، بل واعتبرت هذه الشروط جزءا من الموازنة العامة. ومن الإجراءات الإصلاحية التي طالبت بها لجنة الموازنة، وصادق عليها المجلس التشريعي، ضرورة تسجيل إيرادات عدة مؤسسات حكومية لا تدخل إيراداتها إلى الموازنة، إضافة إلى ضرورة تسديد مستحقات وزارتي الصحة والتعليم وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية. وبرأي الشعيبي، فإن الحكومة لم تلتزم بالعديد من الشروط التي وضعتها اللجنة ووافقت عليها الحكومة قبل أن يقرها المجلس التشريعي في جلسة مناقشتها.

واحتدمت النقاشات بين لجنة الموازنة البرلمانية واللجنة الحكومية التي كلفت بمتابعة تنفيذ الشروط مع لجنة الموازنة، حتى وصل الأمر إلى أن أعلنت اللجنة ومن خلال رئيسها آنذاك الشعيبي استقالتها، إلا أنها عادت وأعلنت تراجعها في وقت بقي فيه الشعيبي مصمما على استقالته التي وافقت عليها اللجنة وتم إعلام المجلس بها. ويؤكد الشعيبي انه قدم استقالته بعد أن تأكد من أن أعضاء اللجنة كانوا بصدد حجب الثقة عنه، استجابة

لضغوطات فرضتها عليهم الحكومة. وقال: "بعد أن عرفت ذلك، تقدمت باستقالتي من رئاسة اللجنة على الفور".

وبعد استقالة الشعيبي بأيام عقدت لجنة الموازنة اجتماعا سريعا لها وتم انتخاب مقرر اللجنة، النائب داوود الزير رئيسا لها. وفي الوقت الذي حاول فيه الشعيبي وكذلك لجنته، ربط مناقشة موازنة العام ٢٠٠٠ مع تنفيذ التزامات موازنة العام ١٩٩٩، قدمت لجنة الموازنة بعد استقالة الشعيبي تقريرها إلى المجلس التشريعي أوصت فيه بقبول مشروع الموازنة كما هو مقدم من وزارة المالية. ووافق المجلس بأغلبية ٢٥ نائبا مقابل ١٨ نائبا صوتوا ضد المشروع.

واقر المجلس مشروع الموازنة، رغم ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها الذي تلاه رئيسها داوود الزير، من نقاط عدة لأوجه القصور التي تضمنها مشروع موازنة العام ٢٠٠٠، منها افتقار المشروع لأهداف واضحة ومحددة قابلة للقياس، ويمكن الاحتكام إليها في تقييم المشروع سواء على الدور الوظيفي- الموازنة الجارية – أو على صعيد الدور الاقتصادي – الموازنة التطويرية.

وحسب الشعيبي، فإن النجاح الذي حققه عندما ترأس لجنة الموازنة في مناقشة مشروع موازنة العام ١٩٩٩ تمثل في الوصول إلى الحساب الحقيقي لإيرادات الحكومة ومعرفة مدى ملاءمته لما هو مسجل في مشروع الموازنة على الورق. وقال: "بعد أن بحثنا في الحساب الحقيقي توصلنا إلى اختلاف بين ما هو موجود على الورق والموجود حقيقة والذي بلغ ١٢٦ مليون دولار".

وحمل الشعيبي على آلية إقرار موازنة العام ٢٠٠٠، التي تمت في بدايات كانون ثاني، موضحا أن اللجنة لم تصل إلى الحساب الحقيقي، بل ناقشت الموازنة بناء على ما لديها من معلومات على الورق.

وقال: "إذا ذكرت الحكومة أن لديها مبلغ معين، فما هي الضمانات التي اتبعتها اللجنة في التأكد من أن هذا المبلغ صحيح وموجود في الخزينة العامة".

قانون الانتخابات، واحتمالات المستقبل

تباينت آراء عدد من النواب بشأن قانون الانتخابات الذي دخلوا المجلس التشريعي على أساسه، فمنهم من يرى انه غير صالح لتأسيس حياة ديمقراطية سليمة في المجتمع الفلسطيني ودعا إلى تحديثه، ومنهم من تحفظ في رأيه بشأن هذا الموضوع، حيث لم يبرز رضاه عنه، فيما لا يرى ظروفا مواتية لسن قانون آخر يكون افضل.

وكان قانون الانتخاب الفلسطيني قد صدر بأمر رئاسي عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع قانون آخر بشأن انتخاب رئيس السلطة الوطنية، ويعتبر هذان القانونان مصدران حكما لأنهما من القوانين التي سنت قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وكان قد صدر إضافة إليهما أيضا قانون المطبوعات والنشر، فيما يحتاج تعديل هذه القوانين إلى أغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي.

وترى النائب دلال سلامة، مقررة اللجنة السياسية في المجلس، أن القانون الانتخابي هذا، يجب أن يعاد النظر فيه، إذا ما أريد للحياة السياسية الفلسطينية أن تتفعل من خلال دور اكبر لمشاركة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، حيث يضعف هذا القانون من درجة المشاركة السياسية الفاعلة للأحزاب السياسية. وتقول النائب دلال سلامة: "إنني مع نظام التمثيل النسبي للقوائم السياسية، وسبب ذلك رغبتي في تفعيل الحياة البرلمانية والسياسية، إضافة إلى تفعيل دور الأحزاب وعدم تهميشها، بما يضمن فعالية حقيقية للتعددية، من خلال الوضع التمثيلي للأحزاب".

ويقوم قانون الانتخاب الفلسطيني للمجلس التشريعي على أساس الوحدات المناطقية، حيث تحصل كل منطقة نيابية على عدد من المقاعد يساوي نسبتها السكانية في المجتمع الفلسطيني، فيما سهل هذا القانون على شخوص يتمتعون بنفوذ عائلي، أو محلي أن يصلوا إلى مقاعد المجلس فيما لم تستطع بعض الأحزاب السياسية التي رشحت نفسها ككتل في هذه المناطق أن توصل أحد مندوبيها إلى مقاعد المجلس التشريعي.

ولا ترفض النائب سلامة إمكانية الجمع بين الدوائر الانتخابية ونظام التمثيل النسبي، وترى أن تصغير حجم الدوائر الانتخابية يمكن أن يوفر مسائلة مباشرة من الجمهور للنائب، فيما يمكن أيضا المزج بين النظامين، مع أنها ترى أن تأثيرات العائلية في عملية الانتخاب كانت نسبية.

أما النائب كمال الشرافي، فيرى أن القانون لم يعد ملائما للمستجدات الفلسطينية الحالية، التي تتطلب بسط السيادة على الأرض الفلسطينية بما يقتضي ذلك من وجود برلمان فلسطيني قوي يعبر عن جبهة داخلية فلسطينية متحدة. ويقول: "إننا بحاجة إلى قانون انتخاب جديد، يمكننا من التحرر من كثير من معطيات القانون القائم، وبما يتلاءم مع تطلعات الشعب الفلسطيني للاستقلال والديمقراطية الحقيقية، فالقانون الذي تم انتخابنا بموجبه لا يلبي الحاجة لنظام ديمقراطي يتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية". ولا يرى النائب كمال الشرافي الذي يفضل نظام التمثيل النسبي، ضيراً في تخصيص كوتا معينة حتى ضمن النظام الجديد، وبحدود معينة.

ويقضي قانون الانتخاب القائم بتحديد كوتا مخصصة من سبعة مقاعد منها ستة في كل من محافظات غزة وبيت لحم والقدس ورام الله، وواحد "للطائفة" السامرية في نابلس، فيما لم يخصص القانون كوتا محددة للنساء أو لفئات اجتماعية أخرى. بينما أعاد القانون تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى دوائر انتخابية مختلفة عما كانت عليه أيام الحكم الأردني، حيث أضاف كل من دوائر أريحا وسلفيت وطوباس إلى التقسيمة التي كانت قائمة آنذاك، فيما غير من عدد المقاعد المخصصة للمحافظات الباقية، وحافظ على نظام الكوتا "للطائفة" المسيحية مضافاً إليها مقعد "للطائفة" السامرية.

ويرى النائب كمال الشرافي ان قرارات الدورة الأخيرة للمجلس المركزي في هذا المجال، تعتبر بداية مبشرة لنمط جديد في العلاقات الفلسطينية الداخلية، مشيرا إلى أن قراراته لا زالت تحتاج إلى آليات وبرامج عملية تمارس على الأرض، وتتابع بشكل مستمر.

وكان المجلس المركزي الفلسطيني قد أكد في قراراته على التحضير لبسط السيادة الفلسطينية على الضفة والقطاع في حدود أقصاها الثالث عشر من أيلول المقبل، ومن ضمن هذه التحضيرات الإعداد لدستور فلسطيني، شكلت له لجانه الخاصة التي لا زالت تعمل وتعترضها بعض الصعوبات المتعلقة بالحدود، وقضايا الحل النهائي الأخرى.

البقية صفحة (٧)

عند مناقشة مشاريع القوانين، النواب يخرجون واللجنة تناقش وحدها

أربعة نواب فقط، من اصل ٨٧، افتتحوا نقاش المجلس التشريعي لقانون الإجراءات الجزائية الذي اقره المجلس التشريعي بالقراءة الأولى بداية الشهر الماضي. وقد لفت تواجد أربعة نواب فقط، انتباه الصحافيين، الأمر الذي دفع إلى إثارة العديد من التساؤلات حول مدى اهتمام النواب وجدية مناقشاتهم لمشاريع القوانين التي دأب المجلس التشريعي على إقرارها منذ أن بدأ عمله في العام ١٩٩٦. وحسب النظام الداخلي للمجلس، فان جلسته تبقى قانونية مهما وصل عدد النواب داخل القاعة، طالما أن الجلسة افتتحت بنصاب قانوني عند بدايتها.

ولوحظ اكثر من مرة تناقص عدد النواب بشكل كبير داخل قاعة المجلس أثناء الجلسة، خاصة عندما يبحث المجلس أحد مشاريع القوانين. وعزا نواب ومراقبون للعمل التشريعي، سبب انخفاض عدد النواب في جلسات المجلس المتعلقة بالقوانين، إلى عدم معرفة غالبية النواب بمواضيع القوانين المطروحة للنقاش، إضافة إلى خلل يتعلق بالية طرح مشاريع القوانين على النواب التي تكون في الأغلب صباح يوم الجلسة، الأمر الذي يعني أن النواب لم يتمكنوا من إعداد أنفسهم جيدا لمناقشة المشروع المعروض.

وحسب ما اعتاد عليه النواب، فإن مشروع القانون يحال أولا من المجلس الوزاري أو نواب، إلى المجلس التشريعي الذي بدوره يحيله إلى اللجنة المختصة، ومن ثم تباشر اللجنة بإعداد المشروع ودراسته لتقديمه إلى المجلس التشريعي بعد أن توصي بقبوله بالقراءة الأولى.

وبعد أن تقدم اللجنة المشروع إلى المجلس التشريعي، يضعه المجلس على جدول أعمال جلسته المقبلة. وفي يوم الجلسة يوزع موظفو المجلس مشروع القانون على النواب الأمر الذي يعني أن النواب من خارج اللجنة المختصة لا يطلعون على المشروع إلا صباح مناقشة المجلس لمواده، وهذا ما قد يفسر عدم تفاعل النواب مع مشاريع القوانين التي يبحثها المجلس.

ويتفق النائب معاوية المصري ، ونواب آخرون، على أن آلية عرض مشاريع القوانين داخل المجلس غير مجدية، خاصة فيما يخص توزيع مشروع القانون على النواب صبيحة مناقشة المجلس له.

واعترف المصري بأن مشاركته في مناقشة مشاريع القوانين غير مجدية، "خاصة إذا كان المشروع مقدما من غير اللجنة التي يعمل بها". وقال: "لكن حينما نناقش مشروعا في اللجنة التي اعمل بها فإننا نعطي المشروع حقه".

وحسب المصري، فإن تراجع حضور النواب لجلسات القوانين يعود لسبب آخر يتمثل في عدم تنفيذ السلطة التنفيذية للعديد من هذه القوانين، وكذلك انقضاء الفترة القانونية للمجلس التشريعي التي حددتها الاتفاقية الانتقالية. وقال: "أنا شخصيا اشعر أن وجودي في المجلس غير قانوني، وبالتالي اشعر أن إقرار القوانين في هذا الوقت من الممكن أن لا يكون قانونيا". إضافة إلى ذلك، فقد قال نواب أن عدم اختصاصهم في مواضيع القوانين، يدفعهم إلى الصمت أثناء مناقشة القوانين المعروضة أمامهم.

ورغم أن النواب لا يطلعون على مشاريع القوانين إلا في صباح يوم الجلسة المخصصة للمناقشة، إلا أن العديد من النواب اتفقوا على أن استعدادهم لبحث أي مشروع يبقى ضعيفا في ظل الآلية التي تسود عملهم. فحتى لو تم توزيع مشاريع القوانين عليهم قبل موعد الجلسة بأيام فان اختصاصاتهم قد لا تسعف فهمهم لمشروع القانون المعروض خاصة وانهم يعتمدون على قدراتهم الذاتية.

وبالنظر إلى مستوى النواب التعليمي، فان هناك٥٤ نائبا يحملون شهادة البكالوريوس، و٨ نواب يحملون شهادة الماجستير، و١٣ يحملون شهادة الدكتوراة في مجالات مختلفة، ونائب واحد يحمل شهادة الدبلوم، و١٢ نائبا يحملون شهادة التوجيهي، الأمر الذي يعني ان متوسط المستوى التعليمي للنواب يعتبر جيدا، لكن تبقى قضية التخصص.

وضحك النائب حسام خضر عندما سألناه عن آلية مناقشة النواب لمشاريع القوانين، مشيرا إلى أن هذه القضية بحاجة إلى البحث الدقيق لأهميتها. وقال خضر: "نعم، قضية عرض مشاريع القوانين على النواب بحاجة إلى تغيير من أجل أن يطلع النائب مسبقا على مواد مشروع القانون وبالتالي يناقش النائب بفاعلية أثناء الجلسة العامة". وأكد خضر على أن غالبية النواب قد لا يستطيعوا التفاعل في نقاش بعض القوانين لعدم إدراكهم التام لمواد المشروع الناتج عن قلة الخبرة .

واطلع غالبية النواب، من خلال الزيارات التي قاموا بها إلى برلمانات متعددة في الدول الأجنبية والعربية طوال فترة عمل المجلس منذ العام ١٩٩٦على آلية سير النقاشات التشريعية لمشاريع القوانين، ويقول النائب احمد البطش: "رغم ما يسود آلية مناقشة القوانين من إشكاليات، إلا أن المجلس التشريعي الفلسطيني حقق قفزة نوعية فاقت ما تتمتع به الدول الأخرى في مجال سن القوانين".

واتفق البطش وكذلك النائب المصري وخضر على أهمية وجود مستشار قانوني لكل نائب تشريعي، من اجل أن يعد النائب مداخلته بشكل قانوني ودقيق بشأن أي قانون يتم طرحه. وقال البطش: "نعم هذا ضروري جدا، فوجود مستشار قانوني للنائب سيسهم بشكل فاعل في تفعيل دور النائب ومناقشته للقانون المطروح". وأشار البطش إلى أنه لمس خلال زياراته لبرلمانات أجنبية وعربية، أن غالبية البرلمانيين لديهم مستشارين قانونيين، الأمر الذي يسهل عملهم. وقال: "لكن اعتقد انه من الصعب أن يتم توفير مستشارين قانونيين لنا كنواب في ظل أوضاعنا الحالية".

من جهته قال خضر: "بالتأكيد إن وجود مستشارين قانونيين للنواب سيساعدهم في عملهم التشريعي".

وحدة البحوث البرلمانية، هل يستفيد منها النواب؟

تأسست وحدة البحوث والدراسات البرلمانية عام ١٩٩٦، وبعد الانتخابات للمجلس التشريعي، بمبادرة من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. وتهدف هذه الوحدة التي نقلت مقرها إلى مبنى لجان المجلس التشريعي في البيرة، إلى تقديم الخدمة للنواب سواء في دراسات قانونية وتحليلات سياسية، عدا عن تقديم دراسات مقارنة لبعض مشاريع القوانين الفلسطينية مع مثيلاتها في دول عربية وأجنبية. كما تقدم الوحدة مختارات صحفية عما ينشر في الصحف المحلية والعربية والأجنبية عن نشاط المجلس ومتابعاته، والقضايا التي تهم المشرع الفلسطيني.

ويقول السيد عدنان عوض، مدير الوحدة: "أن وحدة البحوث البرلمانية قد ساهمت في إثراء الكثير من النقاشات التي تمت تحت قبة المجلس، من خلال دراساتها التي توزعها على النواب قبل نقاش أي مشروع قانون أو إجراء أو أية قضية، ومن خلال الاستفسارات التي يتقدم بها النواب إلى الوحدة لتقديم استشارة في مواضيع متعددة منها سياسية ومنها اقتصادية واغلبها متركز في الجانب القانوني". كما يشير السيد عدنان عوض إلى أن الوحدة تستطيع القول أنها أسهمت أيضا في توجيه كثير من الأعضاء نحو مواقف للتصويت عليها بحيث أصبحت هذه المواقف قرارات للمجلس.

عدا عن ذلك، فان الوحدة تتعامل بسرية تامة مع مطالب واستفسارات الأعضاء الذين يتقدمون إليها منفردين باستفسارات خاصة حول مواضيع ومعلومات يريدونها أن تكون سبقا لهم، حيث يقول السيد عدنان عوض: "إن كثيرا من الأعضاء قد طلب مثل هذا التوجه، وان لكل نائب الحق في أن يحافظ على سرية طلبه وسرية المعلومة التي يريد الحصول عليها، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرقابية والتشريعية".

وتقوم الوحدة أيضا بالاستعانة بمختصين سواء من داخلها أو خارجها من اجل تقديم المشورة، سواء للأعضاء بشكل فردي أو للجان المختلفة أو لهيئة رئاسة المجلس. ويؤكد أن هناك إقبالا كبيرا من النواب على الاستعانة بالوحدة في مختلف القضايا، سواء كانت هذه الاستعانة مباشرة من خلال الطلب الرسمي الذي يتقدم به النواب أو من خلال النشرات والدراسات التي تنشرها الوحدة.

ولا توجد لدى الوحدة حتى الآن نشرة دورية متعلقة بالمجلس وشؤونه، أو بتقديم دراسات برلمانية عامة حتى الآن حيث يشكل هذا الموضوع طموحا لدى الوحدة، فيما تشمل هذه الوحدة مكتبة خاصة، تحتوي على دراسات برلمانية مختلفة وعلى كتب ومراجع قانونية عدا عن أنها تحتوي توثيقا كاملا عن المجلس التشريعي وأعماله، وقراراته، وتقارير لجانه المختلفة.

ويختلف النواب في تقييمهم لدور الوحدة فمنهم من يؤكد على أهمية دورها وعلى حضورها الجيد وفائدتها ومنهم من يقلل من أهميتها، فيما يطمح بعض النواب إلى تطوير عملها اكثر لتسهم في تطوير أداء الأعضاء والعمل البرلماني بشكل خاص.

وتؤكد النائب دلال سلامة، مقررة اللجنة السياسية في المجلس، على الدور الإيجابي لوحدة البحوث البرلمانية فتقول: "إننا كأعضاء نستفيد من خدماتها خاصة في الدراسات المقارنة للقوانين، وفي الإجابة على بعض الاستفسارات التي نتقدم بها إليهم حيث يقدمون خدمتهم بشكل موضوعي وعلمي مدروس يسهم في تنوير النائب بقضايا مختلفة تكون غائبة عنه، أو أن معرفته بها محدودة، حيث أن خبرة النائب العامة واطلاعه لا يكفيان في كثير من الأحيان للبت في قضية أو اتخاذ موقف بشأنها". وترى سلامة أن الوحدة حتى الآن تلبى الاحتياجات للنائب، فيما تطالب أن يكون لديها سرعة اكثر في الإنجاز، وان تبرمج متابعتها للقوانين اكثر مما هي عليه الآن.

أما النائب كمال الشرافي فيرى أن الحاجة لوحدة البحوث البرلمانية هي حاجة ماسة، وان من الضروري توسيع عملها ونشاطها واهتماماتها. ويقول: "إن الاهتمامات المتشعبة للنواب تحول في اغلب الأحيان دون الاستفادة من نشاط وعمل هذه الوحدة، وهذا عكس المطلوب". ويطالب النائب الشرافي بان تكون هناك علاقة اكثر قوة وتفاعلا اكثر بين وحدة البحوث البرلمانية والنواب، عدا عن تقوية علاقتها بالمجلس بشكل عام، ويحبذ أن "يتم عقد لقاءات مع الوحدة لإيجاد آلية اكثر انتظاما بين النواب والمجلس من جهة وبينها، وللتعرف اكثر على مجالات التعاون معها".

النائب احمد البطش، ينتقد الوحدة لدرجة انه لم يلجأ إليها، ويرى أنها تعاني من عدم مصداقية،في بحوثها، فيقول: "لم الجأ إلى هذه الوحدة منذ البداية، رغم أنني قرأت بعض بحوثها واستطلاعاتها، وتحفظت عليها وعلى عدم دقة هذه الاستطلاعات التي تجريها عن أداء النواب، حيث أنني وجدتها تركز على نواب محددين في هذه الاستطلاعات خاصة فيما يتعلق بنواب منطقة القدس".

أما النائب علي أبو الريش، فيرى أن وجود وحدة البحوث البرلمانية هو مفيد للأعضاء وللمجلس، سيما وان النواب في اغلبهم ليسوا مختصين، وليست لديهم الخبرة البرلمانية الكافية. ويقول: "أنا شخصيا اطلع على كل ما تقدمه الوحدة من نشرات ودراسات واستفيد منها في نقاش كثير من القضايا التي تحتاج إلى جوانب تخصص مختلفة لا ألم بها خاصة في مجالات التشريع، كما أن الوحدة تفيدنا في مجال مقارنة القوانين مع دول مجاورة، أو في مجال تحليل مشاريع القوانين المطروحة". ويكتفي النائب أبو الريش من وحدة البحوث البرلمانية بما تصدره من دراسات ونشرات، فيما لم يلجأ إليها باستشارة خاصة، أو باستفسار وطلب معلومة محددة.

عدد كبير من موظفي لجان المجلس المختلفة أكدوا أن لجان المجلس تستند في كثير من الأحيان إلى دراسات وحدة البحوث البرلمانية في بحثها ونقاشها لمواضيع مختلفة، وأحيانا تطلب هذه اللجان إلى الوحدة تقديم مشورة أو دراسة ما عن مشروع قانون أو عن قضية قيد البحث في هذه اللجنة.

طلبة بير زيت/تتمة

جدير ذكره أن المجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين، مكون من أعضاء اغلبهم غادروا مقاعد الدراسة، وليسوا على اتصال مباشر بالحركة الطلابية. في حين أن هذا المجلس قرر في اجتماعه الذي انعقد صيف ١٩٩٨، ضرورة عقد مؤتمرات فروع الاتحاد بعد إجراء الانتخابات الموقعية في زمن أقصاه التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٩، حيث لم يحصل ذلك فيما أكدت قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير على ضرورة إجراء الانتخابات للاتحادات الشعبية الفلسطينية. ويقول الدكتور إبراهيم خريشه إن هذا الأمر قد تأجل إلى شهر تشرين ثاني هذا العام، فيما بوشر بتشكيل لجان تحضيرية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن مع بداية هذا العام.

ويؤكد كل من خضر عدنان ومهند ابوغوش على ضرورة بناء اتحاد وطني عام للطلبة في الوطن، إذا لم يصار إلى تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي يعتبر معطلا منذ سنوات والذي انتهت فترة ولاية لجنته التنفيذية منذ اكثر من ثلاث سنوات.

من جهة أخري يستبعد البرت اغازريان، مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت أن تكون حادثة "جوسبان" مدعاة لعنف داخلي في الجامعة، فيما يؤكد أن الحادثة لم تكن مخططة بل جاءت عفوية وناتجة عن حالة احتقان، وأن لا مبرر لاستخدام العنف من قبل الطلبة باعتبار أن الجامعة مكان للتحاور والاختلاف الفكري وليس للعنف.

وانتقد اغازريان "الدخول المبالغ فيه لأجهزة الأمن إلى الحرم الجامعي، حيث يشكل هذا سابقة خطرة". فيما نفى أن يكون رئيس الجامعة قد استدعى قوات الأمن لدخول الحرم الجامعي حيث لم تكن الحاجة ماسة لوجود أمني في تلك اللحظة.

وقال اغازريان: "إن موقف الجامعة لم يكن ليقبل اعتقال الطلبة، كما انه لم يقبل ردة فعل الطلبة العنيفة، وعليه أعلنت الجامعة احتجاجها على سلوك الطلبة بالإغلاق لمدة ثلاثة أيام، كما أنها ستتخذ بعد التحقيق إجراءاتها بحق بعض الطلبة وستوقع على بعض المخالفين إجراءات قد تصل حد الفصل".

قانون الانتخابات/تتمة

ويعتبر النائب احمد البطش، أن نتيجة الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦ وفق القانون القائم كانت جيدة، مقارنة مع بعض الدول المجاورة، فيما يشتكي من ضعف فعالية التعددية الحزبية في فلسطين، ويرى انه أمر انعكس في نتيجة الانتخابات بغض النظر عن القانون القائم ومعطياته. ولا يرى البطش ضرورة لتغيير النظام الانتخابي القائم، حيث يقول: "حتى ألان لم ينضج شعبنا في مجال تقبل التعددية السياسية والحزبية، كما أن مفاهيمه وثقافته السياسية لا زالت متعلقة بالأفراد اكثر من الأحزاب، وبالتالي فان تغيير القانون القائم ممكن إذا حدث تغير في مواقف ومفاهيم المجتمع تجاه الانتخابات وعملية التمثيل السياسي".

كما اشتكى النائب البطش من عدم وجود معارضة جدية في الشارع الفلسطيني، وقال: "لقد اضطر نواب من فتح أن يقفوا في المعارضة، كما يقف قادة من فتح في هذا الصف نتيجة لعدم وجود معارضة فاعلة، سواء في المجلس التشريعي أو خارجه".

وكانت نتائج الانتخابات للمجلس التشريعي قد أوصلت غالبية مطلقة لمرشحين من فتح سواء ضمن الكتلة الرسمية التي رشحت نفسها أو من الأفراد الذين لم يرضوا عن تشكيل الكتل الفتحاوية ورشحوا أنفسهم كمستقلين، فقد نجح ٤٦ نائبا من قوائم فتح الرسمية، وشكل ذلك أغلبية رسمية مطلقة في المجلس فيما نجح اكثر من ١٦ نائباً فتحاوياً آخر رشحوا أنفسهم كمستقلين.

النائب علي أبو الريش، وهو أحد النواب الفتحاويين الذين رشحوا أنفسهم بشكل مستقل في محافظة الخليل، يرى أن القانون الانتخابي القائم قد: "فُصِّل حسب مقاييس أوسلو، إلا انه في ظل ضعف الأحزاب يمكن لهذا القانون أن يصلح أساسا للانتخاب، ويمكن أن يقف ضده في حالة قوة الأحزاب السياسية".

ويرفض النائب أبو الريش أية كوتا تخصص، حيث يرى أن التقسيم القائم يلقى معارضة حتى من أولئك الذين خصهم القانون بالكوتا، كما يرفض النائب أبو الريش إعطاء كوتا خاصة بالمرأة.

النائب بين قضايا دائرته الانتخابية والقضايا العامة

أثار رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي، د. حسن خريشة، في الجلسة التي خصصها المجلس لبحث موازنة العام ٢٠٠٠، أوائل العام الحالي، قضية الفرو قات بين مخصصات المحافظات في بند النفقات التطويرية. وأشار خريشة خلال تلك الجلسة، إلى أن هذه الفروقات نبعت من اهتمام النواب الوزراء، بدوائرهم الانتخابية على حساب المحافظات الأخرى.

وحسب تقرير لجنة الموازنة الذي قدمته إلى المجلس، فقد بلغت نسبة الإنفاق التطويري في الضفة الغربية ٣٩٪ من إجمالي الإنفاق التطويري. وتتركز هذه النسبة في خمس مناطق، هي بيت لحم، "مشروع ٢٠٠٠" بنسبة ١٨,٥ ٪ ، الخليل ١٥,٩٪ ، نابلس ٢١,٤٪، رام الله ٧,٣٪ ، وجنين ٦,٤٪ . وقالت اللجنة في تقريرها، أن مدينة القدس لا تحظى من الإنفاق التطويري بأكثر من ٤,٧٪، تمثل ١,٨٣ ٪ فقط من إجمالي الإنفاق التطويري للسنوات الثلاث. أما مدن، طولكرم فقد خصص لها ما نسبته ٣,٩٪ ، وقلقيلية ٢,٦٪ ، وأريحا ٢,٤٪ ، وسلفيت ١٪ ، وطوباس ٠,٢٥ ٪ .

النائبان احمد البطش وحاتم عبد القادر عن دائرة القدس عبّرا عن معارضتهما للموازنة على اعتبار أنها لم تعط مدينة القدس حقها من المشاريع التطويرية.

وعما إذا كان النائب يعمل لصالح دائرته بالأساس ولصالح الوطن بشكل عام، قال البطش: "من الواضح جدا أن هناك مهام حددت للنائب في المجلس التشريعي، والعمل هنا ليس لصالحه الشخصي أو لدائرته الانتخابية، إنما من اجل الوطن ومن ثم الدائرة التي انتخب فيها".

وتتمتع مدينة القدس بميزات سياسية خاصة، على اعتبار أنها إحدى أهم القضايا المثارة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الحل النهائي، إضافة إلى أن مدينة القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المنتظرة، الأمر الذي يعني أن تولى المدينة اهتماما خاصا من نوابها في التشريعي وبشكل مميز .

حول هذا الموضوع قال البطش: "لا شك أن مدينة القدس تحظى بسمات ومميزات تختلف عن باقي المحافظات، سيما وان دائرة القدس انتزعت انتزاعا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يجب أن تتكاتف الجهود ابتداء من السلطة وأعضاء المجلس التشريعي عن دائرة القدس لإعطائها مكانة مميزة ". وحسب البطش، فان حظوظ أي مدينة في توفير موازنة اكبر تتضاعف كلما كان منها وزراء ، وبشكل يختلف عن المحافظات التي لم يخرج منها وزير. وقال: "لو نظرنا إلى الجدول البياني للمشاريع التطويرية لبكدار أو لوزارة الحكم المحلي، سنلاحظ – مع الأسف – وجود تمييز إيجابي لبعض المحافظات عن محافظات أخرى. وأضاف: "ومع كل الأسف أقول وبمرارة ما يخصص لمدينة القدس هو دون الحد الأدنى" مشيرا إلى النسب التي خصصتها الحكومة في موازنة العام ٢٠٠٠. وقال البطش: "لم أصوت لصالح الموازنة لأنها لم تعط مدينة القدس ما تستحقه، لتحسين شروط الوضع الصحي". ويوافق البطش على أن موقفه هذا نابع من حرصه على الدفاع عن دائرته الانتخابية، بقوله: "هذا صحيح ، وموجود في كل برلمانات العالم، وهذا حق طبيعي للجمهور الذي مارس الانتخابات، ومن مهامنا أيضا المشاركة في رفع هموم المواطن إلى المجلس التشريعي".

من جانبه اعتبر النائب حسن خريشة، أن اهتمام النائب بدائرته الانتخابية على حساب القضايا العامة أمر مرفوض، مشددا على ضرورة الفصل بين القضايا الخاصة بكل محافظة وبين القضايا العامة. وأشار خريشة إلى أن النواب بالفعل يهتمون بدوائرهم الانتخابية، "خاصة النواب الذين اصبحوا وزراء". وحسب خريشة فان اهتمام النواب بتوفير مشاريع خاصة بدوائرهم الانتخابية ينبع بالأساس "من الرغبة في كسب تأييد سكان المحافظة لأي انتخابات قادمة". ويقول:"ليس معني ذلك إنني أعارض أن يهتم النائب بدائرته، لكن اهتمام النائب بدائرته يجب أن يكون من خلال عمله داخل المجلس في إقرار خطة تنمية وطنية شاملة تأخذ بالحسبان هموم واحتياجات دائرته الانتخابية".

وتابع خريشة: "للأسف فإن غالبية النواب يتبعون سياسة حمل الأوراق وتوقيعها من رئيس السلطة التنفيذية، للحصول على مشاريع من خارج إطار مؤسسة المجلس التشريعي، وهذا العمل يؤدي إلى قتل العمل المؤسسي الذي يجب أن يهدف في النهاية إلى تطوير مجمل الوطن في خطة واضحة وليس لدائرة على حساب دائرة أخرى، وهذا يعني أن السلطة التنفيذية تسهم في تعزيز هذا النهج".

ويعلل خريشة هذه الظاهرة بقوله: "كل هذا من أجل ضمان صوت النائب الذي يوقع مشروعا معينا لصالح دائرته الانتخابية، عند التصويت على أي قضية لصالح السلطة التنفيذية". وأضاف خريشة: "حل هذه القضية، وبشكل يضمن عمل النائب لصالح دائرته ولصالح الوطن بشكل عام، يتمثل في وجود خطة وطنية تطويرية شاملة تناقش داخل البرلمان، وكل نائب له الحق أن يتحدث عن هموم دائرته واحتياجاتها من اجل تثبيتها في الخطة".

رئيس التحرير: د. جورج جقمان
مدير التحرير: جبريل محمد
Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org
التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة نابلس للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02